

فصل في كيفية توريث الجد مع الإخوة عند القائلين بتوريثهم معه

قد أخذ الأئمة الثلاثة: مالك والشافعي وأحمد رحمهم الله، بمذهب زيد بن ثابت رضي الله عنه في هذا الباب، كما أخذ به أبو يوسف ومحمد بن الحسن من الحنفية وجمع من أهل العلم.

وحاصل مذهب زيد رضي الله عنه:

أن الإخوة إذا اجتمعوا مع الجد: فإما أن يكونوا من الأبوين أو من الأب أو من مجموع الصنفين.

- فإن كان معه أحد الصنفين فقط فله حالتان:

الحالة الأولى: ألا يكون معهم صاحب فرض، ويختار الجد في شيئين: ثلث جميع المال، والمقاسمة معهم كأخ منهم، فيعطى الأخطأ له منهما.

قالوا: أما المقاسمة؛ فلأنه كالأخ في إدلائه بالأب.

وأما وجوب الثلث؛ فلأن الجد والأم إذا اجتمعا أخذ الجد مثلي ما لها، فلها الثلث وله الثلثان، والإخوة لا ينقصون الأم عن السدس، فوجب ألا ينقصوا الجد عن ضعفه وهو الثلث.

وأما أخذه الأكثر منهما؛ فلأنه اجتمع فيه جهتا الفرض والتعصيب، فيأخذ بأكثرهما نصيباً.

وله معهم حينئذ ثلاث حالات:

الأولى: أن تكون المقاسمة أخطأ له من ثلث المال، وضابطها: أن يكون الإخوة أقل من مثليه، وذلك منحصر في خمس صور:

الصفوة من مسألة الجد والإخوة

- ١- جد وأخت. ٢- جد وأخ. ٣- جد وأختان. ٤- جد وثلاث أخوات.
٥- جد وأخ وأخت^(٣٦).

الثانية: أن يستوي له المقاسمة وثالث المال، وضابطها: أن يكون الإخوة مثليه، وينحصر ذلك في ثلاث صور:

- ١- جد وأخوان. ٢- جد وأخ وأختان. ٣- جد وأربع أخوات.
والتعبير بالثلث أولى في هذه الحالة؛ لأن الفرض مقدم على التعصيب؛ لقول النبي ﷺ :
"ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر"، متفق عليه.

الثالثة: أن يكون ثلث المال أحظّ له من المقاسمة، فيأخذه فرضاً، وضابطها: أن يكونوا أكثر من مثليه، ولا تنحصر صور هذه الحال، وأقلها: جد وأخوان وأخت، أو جد وخمس أخوات، أو جد وأخ وثلاث أخوات، إلى ما فوق.

الحالة الثانية: أن يكون مع الجد والإخوة صاحب فرض أو أكثر.
وأصحاب الفروض الذين يمكن اجتماعهم مع الجد والإخوة ستة، وهم: الزوج أو الزوجة والأم أو الجدة والبنت وبنت الابن.
ويخير الجد في ثلاثة أمور: المقاسمة، وثلث الباقي بعد الفرض، وسدس جميع المال، فيأخذ الأحظّ له منها، وإذا استوى له أمران فاعتبار الفرض أولى.

٣٦ - **فائدة:** الجد يعصب الأخت إذا لم يكن معها أخوها، "أما إذا وجد الأخ فهو الذي يعصبهن لا الجد وإن كانا في درجة؛ لقوة الأخ عليه في تعصيبهن؛ لأن تعصيبهن به مجمع عليه، وبالجد مختلف فيه، وليس كالأخوين لتساويهما، ولا يلزم من تنزيله منزلته مساواته له من كل وجه، ولذا قد لا يعصبهن، بل يفرض له إذا كان الفرض خيراً له، وقد تفضله الواحدة منهن كما يأتي في المعادة، ويتقدم تعصيب البنات لمن على تعصبيه على ما قال الرافعي.. في بنتين وأم وجد وأخت، بخلافهن مع الأخ"، قاله القاضي زكريا بن محمد الأنصاري في "نهاية الهداية في تحرير الكفاية" ٣٨٧/١.

الصفوة من مسألة الجد والإخوة

قالوا: أما السدس؛ فلأن الأولاد لا ينقصونه عنه فالإخوة أولى.
وأما ثلث الباقي والمقاسمة؛ فلأن صاحب الفرض إذا أخذ فرضه فكأن لا فرض، وهو مع عدمه يستحق الأكثر منهما.

وللجد باعتبار ما يفضل عن السدس وجودا وعدما أربعة أحوال:

- ١- أن يبقى بعد الفرض قدر السدس من المال، فهو للجد فرضا، مثال ذلك:
- بنتان وأم وجد وإخوة. - بنت وبنت ابن وجدة وجد وإخوة.
 - ٢- أن يبقى دون السدس، فيعال للجد بتمام السدس، مثال ذلك:
- بنتان وأم وزوجة وجد وإخوة. - بنت وبنت ابن وزوج وجد وإخوة.
 - ٣- ألا يبقى شيء؛ لاستغراق الفروض جميع المال، فيعال بالسدس للجد، مثال ذلك:
- بنتان وأم وزوج وجد وإخوة. - بنت وبنت ابن وجدة وزوج وجد وإخوة^(٣٧).
- ← وفي هذه الأحوال الثلاثة يسقط الإخوة كلهم جميعا، إلا الأخت في الأكدرية، وستأتي إن شاء الله.

- ٤- أن يفضل عن الفرض أكثر من السدس، فللجد خير الأمور الثلاثة: المقاسمة وثلث الباقي بعد الفروض وسدس جميع المال، وله معهم حينئذ سبع حالات، وهي إجمالا:
 ١. تعيين المقاسمة له، بأن تكون أحظ له من غيرها، مثل: زوجة أو زوج وجد وأخت.
 ٢. تعيين ثلث الباقي، مثل: أم أو جدة وجد وخمسة إخوة.
 ٣. تعيين سدس المال، مثل: أم أو جدة وزوج وجد وأخوين.
 ٤. استواء المقاسمة وثلث الباقي، مثل: أم أو زوجة وجد وأخوين.
 ٥. استواء المقاسمة وسدس المال، مثل: جدة وزوج وجد وأختين.
 ٦. استواء ثلث الباقي وسدس المال، مثل: بنت أو زوج وجد وثلاثة إخوة.

٣٧ - فائدة: قال الشيخ ابن عثيمين: "كل مسألة فيها ربع أو ثمن لا تكون إلا ناقصة"، (شرح البرهانية ص ٢٠١). يعني إذا كان أصلها من أربعة أو ثمانية لا تكون عائلة ولا عادلة، أما إذا كان الأصل من اثني عشر أو أربعة وعشرين فتكون ناقصة وعائلة، ولا تكون عادلة.

الصفوة من مسألة الجدة والإخوة

٧. استواء المقاسمة وثلث الباقي وسدس المال جميعا، مثل: زوج وجد وأخوين، أو أخ وأختين.

❁ وهذه الحالات السبع تدرج تحت ضوابط ثلاثة، وهي:

الضابط الأول:

إذا أبقت الفروض أكثر من نصف المال، فلا حظّ للجدة في سدس المال، فيخيّر بين المقاسمة وثلث الباقي، وله معهم عندئذ ثلاث حالات:

١- أن يكون ثلث الباقي أحظّ له، وذلك إذا كان الإخوة الذين معه أكثر من مثليه. ومن أمثلة ذلك:

- زوجة وجد وثلاثة إخوة. - جدة وجد وخمس أخوات. - أم وجد وأربعة إخوة.

٢- أن تكون المقاسمة أحظّ له، وذلك إذا كان الإخوة معه أقل من مثليه.

ومن أمثلة ذلك:

- أم وجد وأخ. - زوجة وجد وأخت. - جدة وجد وثلاث أخوات.

٣- أن يستوي له الأمران: المقاسمة وثلث الباقي، وذلك إذا كان الإخوة معه مثليه.

ومن أمثلة ذلك:

- أم وجد وأخوان. - جدة وجد وأربع أخوات. - زوجة وجد وأخ وأختان.

الضابط الثاني:

إذا استوعبت الفروض قدر النصف من المال فقط، فيستوي للجدة ثلث الباقي وسدس المال على كل حال، وله معهم حينئذ ثلاث حالات أيضا:

١- أن يكون السدس أو ثلث الباقي خيرا له من المقاسمة، وذلك إذا كان الإخوة معه أكثر من مثليه.

ومن أمثلة ذلك:

الصفوة من مسألة الجد والإخوة

- بنت وجد وثلاثة إخوة. - بنت ابن وجد وأخوان وأخت. - بنت ابن وجد وسبع أخوات.

٢- أن تكون المقاسمة خيرا له من السدس وثالث الباقي، وذلك إذا كان الإخوة معه أقل من مثليه.

ومن أمثلة ذلك:

- زوج وجد وأخت. - بنت وجد وأختان. - بنت ابن وجد وأخ وأخت.

٣- أن تستوي له الأمور الثلاثة: المقاسمة وثالث الباقي وسدس المال، وذلك إذا كان الإخوة معه مثليه، والتعير بالسدس هنا أفضل وأسهل.

ومن أمثلة ذلك:

- بنت ابن وجد وأربع أخوات. - زوج وجد وأخوان. - بنت وجد وأخ وأختان.

الضابط الثالث:

إذا استوعبت الفروض أكثر من نصف المال، فلا حظ للجد في ثلث الباقي أصلا، فيأخذ الأخط له من المقاسمة أو سدس المال.

ولا يخلو الأمر؛ إما أن يبقى بعد الفروض قدر ثلث المال، أو أقل منه، أو أكثر منه وأقل من النصف.

أولا: إذا كان الباقي بعد الفروض أقل من النصف وأكثر من الثلث، فللجد معهم حالتان:

١- أن تكون المقاسمة أخط له من السدس، وذلك إذا كان الإخوة معه مثله فأقل.

ولهذه ثلاث صور فقط، وهي: ١- جد وأخت، ٢- جد وأخ، ٣- جد وأختان.

وأمثلتها ثمانية بالحصر، وهي:

(١) زوجة وأم وجد وأخت. (٢) بنت وزوجة وجد وأخت. (٣) بنت ابن وزوجة

وجد وأخت. (٤) بنت وزوجة وجد وأخ. (٥) بنت ابن وزوجة وجد وأخ. (٦) زوجة

أم وجد وأخ. (٧) بنت وزوجة وجد وأختان. (٨) بنت ابن وزوجة وجد وأختان.

الصفوة من مسألة الجد والإخوة

٢- أن يكون السدس أحظّ له من المقاسمة، وذلك إذا كان الإخوة معه أكثر من مثله، ولا تنحصر صورها.

ومن أمثلة ذلك:

- بنت وزوجة وجد وأخ وأخت. - أم وزوجة وثلاث أخوات. - بنت ابن وزوجة وأخوان.

ثانياً: إن بقي بعد الفروض قدر ثلث المال فللجد مع الإخوة ثلاث حالات:

١- أن تكون المقاسمة أحظّ له من السدس، وذلك إذا كان الموجود معه من الإخوة أقل من مثله.

ولذلك صورة واحدة، وهي: جد وأخت، ومن أمثلتها:

- بنتان وجد وأخت. - خمس بنات ابن وجد وأخت. - بنت وبنت ابن وجد وأخت.

٢- أن يستوي له سدس المال والمقاسمة، وذلك إذا كان الإخوة معه مثله.

ولذلك صورتان، وهما: جد وأخ، وجد وأختان. ومن أمثلتهما:

- زوج وجدة وأخ وجد. - بنت وأم وجد وأختان. - زوج وأم وجد وأختان.

٣- أن يكون سدس المال خيراً له من المقاسمة، وذلك إذا كان الإخوة معه أكثر من مثله ولو بأنثى واحدة.

ولا تنحصر صورته، كما لا يخفى. ومن أمثلة ذلك:

- بنت وجدة وجد وأخ وأخت. - بنت ابن وأم وجد وثلاث أخوات. - بنت وبنت ابن وجد وأخوان. - زوج وجدة وجد وأربعة إخوة.

ثالثاً: إن بقي بعد الفروض أقل من ثلث المال فالأحظّ للجد سدس المال مطلقاً، ولا خير

له في المقاسمة فضلاً عن ثلث الباقي، فيتعيّن له السدس.

ومن أمثلة ذلك:

الصفوة من مسألة الجد والإخوة

١. بنتان وزوجة وجد وأخت. ٢. زوج وبنت ابن وجد وأخ. ٣. زوج وأم وجد وأخ.
٤. بنت وزوج وجد وأخوان. ٥. بنت ابن وأم وزوجة وجد وثلاثة إخوة. ٦. بنت وزوجة وجد وأختان. ٧. بنت ابن ابن وزوجة وأم وجد وخمس أخوات.

مسألة المعادة :

ما تقدم تفصيله من اجتماع الجد مع الإخوة، كان إذا وجد مع الجد أحد الصنفين من الإخوة: الأشقاء فقط، أو لأب فقط.

فأما إذا كان معه مجموع الصنفين فإن الإخوة الأشقاء يعادون الجد بهم، أي يُعدّ ويُحسب أولاد الأب مع أولاد الأبوين على الجد، كأنهم كلّهم صنف واحد؛ لاتّحادهم في الأخوة من جهة الأب.

فيقول الأشقاء للجد : منزلتنا ومنزلتهم معك واحدة، فيدخلون معنا في القسمة ونزاحمك بهم لتنقص بسبب الجمع عن المقاسمة إلى الفرض، (أي إلى الثلث أو ثلث الباقي أو السدس).

ثم يقولون لأولاد الأب: أنتم لا تترثون معنا؛ لأنكم أضعف منا سببا ونحن أقوى منكم، وإنما أدخلناكم معنا في القسمة؛ لحجب الجد، فنأخذ ما عندكم كأن لم يكن معنا جد^(٣٨).

٣٨ - وهذا تخبط وتحكم تعجّب منه الشيخ ابن عثيمين فقال: "بأي كتاب أم بأية سنة هذا؟! أين هذا في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؟ ثم هذا من أكبر العقوق، ... الأخ الشقيق قطع جده حيث حسب عليه الإخوة لأب، والإخوة لأب قطعوا جدهم حيث حرموه من المقاسمة وهي أخطأ له، فكانت قطيعة فوق قطيعة، .. ثم بعد ذلك يطردهم الأخ الشقيق، قطائع رحم!

ولهذا نرى أن مسألة المعادة ازدادت ضعفا إلى ضعف توريث الإخوة مع الجد؛ فهي مسألة ضعيفة لا تبني على أي قاعدة من قواعد الشرع"، (شرح منظومة القلائد البرهانية ص ١٨٣).